

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن جرائم الاحتلال تختبر مصداقية المجتمع الدولي وقراراته*

٢٠١٩/٧/١٥

في ظل لا مبالاة دولية مريبة تُصعد سلطات الإحتلال الإسرائيلي وأذرعها المختلفة إجراءاتها وتدابيرها الإستعمارية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، فيكاد لا يمر يوم واحد دون إقدام قوات الإحتلال ومليشياتها الإستيطانية على إرتكاب جملة من الإنتهاكات الصارخة للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، من إعتقالات بالجملة حيث تُشير التقديرات إلى اعتقال أكثر من ٢٨٠٠ مواطن فلسطيني في النصف الأول من العام الحالي، وإقتحامات كما يحصل يومياً في المسجد الأقصى المبارك وفي مصلى باب الرحمة ومصادرة القواطع الخشبية من داخله، وهدم منازل المواطنين الفلسطينيين كما حصل في هدم أساسات بناية في السواحة شرق مدينة القدس المحتلة، هذا بالإضافة إلى تنفيذ عديد المشاريع الإستيطانية كما هو حاصل في إقامة بؤرة عشوائية في الأغوار الشمالية، والإستيلاء على أكثر من ٢٥ دونماً في البلدة القديمة في الخليل وتجريفها، وكذلك تجريف أرض فلسطينية شرق مدينة رفح ومحاربة الوجود الوطني والإنساني الفلسطيني في عموم المناطق المصنفة "ج"، وإقدام قوات الإحتلال على تركيب كاميرات ذكية تستطيع تحديد وجوه المارة في محاولة لتكريس السيطرة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. هذه التدابير الإستعمارية تترافق بشكلٍ شبه يومي مع دعوات المنظمات والجمعيات الإستيطانية المختلفة وأركان اليمين الحاكم في إسرائيل ومسؤولين إسرائيليين لفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

تدين الوزارة بأشد العبارات إنتهاكات الإحتلال وجرائمه اليومية، وتعتبرها تمادياً في التغول الإسرائيلي على شعبنا وأرضه واستفزازاً عنيفاً بحقوقه العادلة والمشروعة، وإمعاناً في العدوان على الشرعية الدولية وقراراتها والقانون الدولي ومبادئه الأممية، وانقلاباً ممنهجاً على جميع الإتفاقيات الموقعة وما نتج عنها. تؤكد الوزارة أن تخاذل المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحالة في فلسطين المحتلة خاصة القرار ٢٣٣٤، وعدم مساءلة ومحاسبة قادة الإحتلال على إنتهاكاتهم وجرائمهم بحق أبناء شعبنا، وأن تبني إدارة ترامب وفريقها المتصهين لسياسات الإحتلال ومواقفه وروايته، باتت تُشكل غطاءً يُشجع الإحتلال على تنفيذ مخططاته وبرامجه الإستعمارية على حساب الحق الفلسطيني.

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>